

بأكثره ولو جعل متعلفاً لما لم يكن ان وجود الفعل السابق فيه  
ذات غاي من ان القوم اذا ذكرنا اكثر من الغلبة اذ كان موصفاً  
انهم مفعول من اوصل الراجح المتعدي وثالثه ان الازم وهو بعد  
الفعل وان كان وصل يستعمل مقرباً ايضاً فقول البعوض بقوله ما لم ينجس  
عن الغزاة انهم مفعول من اوصل يعني ان تصف اسد وجودة موصولة  
ان شرط كونها خبراً فان يخرج ليس وعبر مني يخرج زل واجزايها وعبر  
صلة يخرج تام ودخول الهم مع الفعل ان يوصيها كان خبراً من اوصل  
عولته كانت كثيرة وان وجدنا اكثرها ستمت وعبر ان يوصيها  
مبنيه وان كان او مفعولها ظاهر او مفعولها متعدي فانها على بقسمه  
خواب يربط بنفسه وان يستعمله في المفعول الظاهر وان قلت  
سبباً وان المفعول الغير مفعول كونه ان قلت ان قلت شيئاً فقلت  
وانما هي لا يتأخر لا تدخل الاعلى المفعول وفي الفاعل اذ كان الفاعل  
مبنياً متعدياً كرايت او مفعولاً غير مفعول او كونه اذ  
من كونها مفعولاً مضافاً الى المفعول من ان مثله او من عولته كما داو ووهل  
ان ان شمع اربعة شبر او اربعة شبر فيهما اتفاقاً وادروني القياس  
عليه خلاف وادروني القياس عليه اتفاقاً وسبب ذلك ان المتعدي لا  
يختصه دستاراً غير فاعلها في التخصيف وذلك اختصاصها بها  
شروطها كثيرة المفعول في فعل يتبعه وهو السابق من اجزاء حقه  
ان صبي في حمله وكما الما في اكثر من مفعول بعض الما في كمال في حقه  
كوفها وبعثتها وابنيها العنق ويد انتم في الثالث اختصها مفعولها  
بالمستداه غير ان نادراً وفي الثاني ان اختصاصها والسبب في ان خبر كان  
اندر سلب في السنين من كبره والضم لغة رقيقة حله في  
لا حفيض ولو قيل انهم في هذا الخبر الموصوفين والتمهيد الذي  
في الجمع والمفعول في التوحيدي لا يجوز ان يختصها ان المسورة ويوقد  
ما ورد مما يوجب ذلك بان قيد فيه والله اعلم بما ينبغي ان لا يذكره

رسولهم

في اللغة ما صاحب الترتيب واللام عند في جملة حاله وقوله ما اذا  
قد ك مقابله قوله واللام عند في قوله بله شرط اي بله شرط  
انها قد لا تلام المقسم في حاله على المعنى مطلقاً ولحالة هذا  
اي تقدير الهم المقسم وقوله ففتح مع هذه اللام انما من ان كس  
انما يتوقف بعد الفعل المعلق باللام ان لا يغيرها من جهة المعلق  
كلام المقسم الواسط ان المتوسل من وسط الشيء لو عدل  
توسط وقوله من اسمها وخبرها جاز على في المتى ولو جاز الواسط  
في التوسط بين اللفظ او فقهه بها ان كانا او بغير خبرها  
عند ك في البارز انما هي من قوله في المفعول المرفوع واللام عند  
مفعول اخر قبل ان يتم الخبر وقوله من غير بدل او جاز في ان  
او حال في المفعول كمن يغير الهم ما يشعل المفعول به والمفعول به  
كوان زيداً لغيره صاناً والمفعول له عولته زيداً لغيره  
ويخرج ابو حنيفة في الاخيرين شرط في الشرطية وحده  
في الشيء وهو التوسط وذلك شرط في غير الشرطية من المتعدي  
ان في الخبر المفعول في الخبر الذي سبق انه مفعول في الشرط والشرط  
الذي هو ان تدخل الهم على الخبر في خبرها في الخبرين واللام  
بمعنى قوله الثاني الا في قوله كما ذكر سبباً وان البعض في ان الهم  
مرفوعاً الى الله وسبب ذلك في قوله بقره ان دخلت الهم في  
وهو حمله في الخبر فان الهم ينزل في التسمية المذكور لا مندفع  
اللام على الخبر ومفعولها اصلها في شرطية لم يجوز دخولها على  
مفعول في حوزة الهم حفيض والغير حكي في ان الهم في ان خبر  
كونه مطلقاً ما صواب المفعول ليس كما ذكره في الخبرين  
حاجة المرفوع في تقديم المفعول في الخبر في ان الهم في ان خبر  
تقديم نفس خبره ان الهم من تقديم الهم من ان الهم في ان خبر  
في المفعول في خبرها على الخبر اي وهي لا تدخل عليه وقد مفعول

Copyrighted by King Fahd University